

الجمهورية اللبنانية

# مجموعة البنك الدولي

الفصل الثاني ٢٠٠٧

نشرة فصلية تصدر عن البنك الدولي - مكتب لبنان



## آخر المستجدات في لبنان

في هذا العدد

صفحة

- ٣ • إفتتاحية: قدرة التكيف اللبناني والرغبة في السير الى الأمام
- ٤ • الحكومة اللبنانية تشرع باجراءات اصلاحية اجتماعية جريئة
- ٧ • قطاع الطاقة: الهدف الاساسي للحملة الاصلاحية
- ٨ • التطورات الاقتصادية في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٧
- ١١ • هبة بقيمة ٣٢٧ ألف دولار أميركي لتحسين القوانين البيئية
- ١٣ • عمليات مجموعة البنك الدولي
- ١٦ • أخبار ونشاطات حديثة وقادمة
- ١٨ • أحدث منشورات البنك الدولي

## للاتصال بالبنك الدولي - واشنطن

عنوان البنك الدولي  
The World Bank  
1818 H Street, NW  
Washington, DC 20433  
[www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)

لطلب منشورات البنك الدولي:  
<http://publications.worldbank.org/ecommerce>

لمزيد من المعلومات عن مشاريع البنك الدولي في لبنان:  
[www.worldbank.org/mna/lebanon](http://www.worldbank.org/mna/lebanon)

جوزف سابا، مدير دائرة الشرق الاوسط  
هاتف: ٤٧٣ ٢٩٩٢ (٢٠٢) - فاكس: ٤٧٧ ١٤٨٢ (٢٠٢)  
البريد الإلكتروني: [jsaba@worldbank.org](mailto:jsaba@worldbank.org)  
صوفي وارلوب، محللة - عمليات الإقراض  
هاتف: ٤٧٣ ٧٢٥٥ (٢٠٢) - فاكس: ٤٧٧ ١٤٨٢ (٢٠٢)  
البريد الإلكتروني: [swarlop@worldbank.org](mailto:swarlop@worldbank.org)  
صباح موسى، مساعدة تنفيذية  
هاتف: ٤٧٣ ٩٠١٩ (٢٠٢) - فاكس: ٤٧٧ ١٤٨٢ (٢٠٢)  
البريد الإلكتروني: [smoussa@worldbank.org](mailto:smoussa@worldbank.org)

## للاتصال بالبنك الدولي - بيروت

شادي بو حبيب، مستشار إقتصادي  
البريد الإلكتروني: [cbouhabib@worldbank.org](mailto:cbouhabib@worldbank.org) - مقسم ٢٣٣  
منى كوزي، مساعدة برامج  
البريد الإلكتروني: [mcouzi@worldbank.org](mailto:mcouzi@worldbank.org) - مقسم ٢٣١  
مي إبراهيم، مساعدة برامج  
البريد الإلكتروني: [mibrahim@worldbank.org](mailto:mibrahim@worldbank.org) - مقسم ٢٤٥  
صوفي اورنشليان، مساعدة برامج  
البريد الإلكتروني: [surnechlian@worldbank.org](mailto:surnechlian@worldbank.org)

مكتب البنك الدولي في بيروت  
بيت الأمم المتحدة، الطابق السادس  
شارع رياض الصلح ٢٢٧٠-١١٠٧  
ص.ب. ٨٥٧٧-١١ - بيروت - لبنان  
هاتف: ٩٨٧٨٠٠-١ (٩٦١)  
فاكس: ٩٨٦٨٠٠-١ (٩٦١)  
[www.worldbank.org/lb](http://www.worldbank.org/lb)

فريق التحرير  
شادي بو حبيب  
جوليا بريكل  
شيينام أكاي  
زينة الخليل  
ماركوس كوستنر  
روبير موريه  
جوزيف سابا  
منى زياده  
مع شكر خاص لماري سابا

ديميا با، مدير مكتب لبنان  
البريد الإلكتروني: [dba@worldbank.org](mailto:dba@worldbank.org)  
حنين سيد، كبير خبراء عمليات - التنمية البشرية  
البريد الإلكتروني: [hsayed@worldbank.org](mailto:hsayed@worldbank.org) - مقسم ٢٢٩  
رضوان شعبان، كبير خبراء اقتصاديين  
البريد الإلكتروني: [rshaban@worldbank.org](mailto:rshaban@worldbank.org) - مقسم ٢٤٦  
روبير موريه، كبير خبراء القطاع الحضري  
البريد الإلكتروني: [rmaurer@worldbank.org](mailto:rmaurer@worldbank.org) - مقسم ٢٢٤  
شيينام أكاي، كبير خبراء اقتصاديين  
البريد الإلكتروني: [sdessus@worldbank.org](mailto:sdessus@worldbank.org) - مقسم ٢٣٥  
روبير بو جوده، كبير اخصائي الادارة المالية  
البريد الإلكتروني: [rboujaoude@worldbank.org](mailto:rboujaoude@worldbank.org) - مقسم ٢٣٠  
أيلين موريه، كبير مسؤولة عمليات  
البريد الإلكتروني: [emurray@worldbank.org](mailto:emurray@worldbank.org) - مقسم ٣٠٣  
هاديا سماحة كرم، مسؤولة عمليات  
البريد الإلكتروني: [hsamaha@worldbank.org](mailto:hsamaha@worldbank.org) - مقسم ٢٤١  
لينا فارس، خبيرة توريدات  
البريد الإلكتروني: [lfares@worldbank.org](mailto:lfares@worldbank.org) - مقسم ٢٤٤  
منى زياده، مسؤولة إعلام وعلاقات خارجية  
البريد الإلكتروني: [mziade@worldbank.org](mailto:mziade@worldbank.org) - مقسم ٢٣٩  
منى الشامي، اخصائية في الادارة المالية  
البريد الإلكتروني: [melchami@worldbank.org](mailto:melchami@worldbank.org) - مقسم ٢٢٣  
ديانا مصري، اخصائية في الادارة المالية  
البريد الإلكتروني: [dmasri@worldbank.org](mailto:dmasri@worldbank.org) - مقسم ٢٣٨  
زينة الخليل، مسؤولة المعلومات العامة  
البريد الإلكتروني: [zelkhalil@worldbank.org](mailto:zelkhalil@worldbank.org) - مقسم ٢٣٤

## افتتاحية

## قدرة التكيف اللبناني والرغبة في السير الى الأمام

ووزارة الصحة العامة و(٢) إعادة النظر في دور وبرامج وزارة الشؤون الاجتماعية ومراجعة البنية التنظيمية واعتماد برامج التنفيذ والمكننة في الوزارة و(٣) ووضع آلية لاستهداف كخطوة أولى باتجاه انشاء شبكات الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين.

وتعمل وزارة الصحة مع البنك الدولي على ايجاد نظام لتحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية، وايجاد صيغ للتدخل لتخفيض نسب وفيات الأمهات والأطفال ومأسسة اعتماد المستشفيات الحكومية.

ومن جهة أخرى، يعتمد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على خبرات البنك الدولي في وضع برنامج إصلاح من شأنه ترشيد وتوسيع نظام التأمين الاجتماعي (معاشات التقاعد والتأمين الصحي) وتعزيز قدرات الصندوق في مجال الإدارة وتحسين الوضعية المالية للصندوق وتعزيز سياسات حماية الدخل.

ويقوم البنك الدولي حالياً بوضع استراتيجية، لسنة واحدة، تشمل ما يصل الى ١٧٥ مليون دولار أميركي من المساعدات، وذلك وفقاً لتنفيذ أجندة باريس ٣. وسيشكل هذا البرنامج دعماً كبيراً لمؤتمر باريس ٣، غير أن اجراء تحسينات أساسية في قطاعي الحماية الاجتماعية والطاقة يشكلان صلب برنامج العمل المقرر والمساعدة المالية. وهذه الإصلاحات عدا عن تحسينها لتقديم الخدمات فانها ذات أهمية حاسمة في تحقيق الاهداف الماكرو- مالية، على المدى القصير. وواقع الحال، ان قطاع الطاقة الذي عانى من ضعف ادارة الشؤون لعدة سنوات، يعتبر وحده أكبر مصدر هدر للموارد الحكومية وعائقاً في وجه النمو المطلوب.

وفي هذا العدد من النشرة الفصلية، تستعرض هيئة التحرير برنامج عمل البنك في هذه النواحي الإصلاحية الهامة. وازافة الى الطاقة والحماية الاجتماعية، يبذل البنك الدولي جهداً كبيراً لمساعدة لبنان للاستفادة بشكل أفضل من موارده، اضافة الى اتخاذه خطوات هامة باتجاه تمكين القطاع الخاص من خلق وظائف جديدة. لا يمكن وصف العمل خلال المرحلة الراهنة بـ«العمل المعتاد»، بل إنها مرحلة عمل استثنائية في بلد صغير يواجه تحديات جمّة، ولكنه عازم على التغلب عليها.

رغم الوضع السياسي الرديء والتحديات الأمنية، ثمة اجماع كبير في لبنان على ان المضي قدماً في برنامج الاصلاح الذي كشف النقاب عنه في المؤتمر الدولي لدعم لبنان، أو ما يعرف باسم باريس ٣، ومع ان البرنامج يلحظ اتخاذاً تداير اصلاحية كبيرة، تظهر انعكاساتها اعتباراً من العام ٢٠٠٨، فان الحكومة سعت في الوقت نفسه الى اتخاذاً عدة مبادرات لاطلاق برنامج باريس ٣ في وقت قصير وفي ظل ظروف صعبة للغاية.

هذه الخطوات المبدئية تزيد من فرص برنامج الاصلاح في اكتساب الزخم فيما يستقر الوضع السياسي. كذلك، أظهرت هذه الخطوات القدرة الهائلة لدى لبنان على التكيف، وزادت من مصداقيته لدى المجتمع الدولي الذي التزم باعطاء لبنان ٧،٦ مليار دولار أميركي لتغيير أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية.

ونظراً للشلل الذي أصاب مجلس النواب جراء الاستقطاب السياسي، قامت الحكومة بتركيز جهودها على عمليات الاصلاح المتفق عليها والتي تنسجم مع القوانين السارية وبذلك لا تحتاج الى تشريعات جديدة. ولهذا الغرض أعدت الحكومة دراسة شملت ١٠٦ تدخلاً لتنفيذ برنامج الاصلاح. وفي الوقت عينه، يجري اعداد مشاريع القوانين استعداداً لعقد البرلمان من جديد وتمهيداً لتسهيل اية تدخلات إصلاحية أعمق.

وفي خطوة جريئة ومستحسنة، اتخذت الحكومة خطوة تضمن الملكية القوية لبرنامج الاصلاح وتقاسم المسؤوليات من قبل المؤسسات العامة. وقد أنشأت الحكومة ٣ لجان حكومية لتعمل على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبنى التحتية والمخصصة. وتدل هذه اللجان على ان الحكومة تعمل باتجاه مزيد من الشمولية والشفافية والمساءلة.

وادراكاً لحقيقة ان اجراء اصلاحات بنوية واسعة النطاق من النوع الذي يحتاج اليه لبنان لا يمكن تنفيذه الا اذا اقترن بـ(أ) معالجة أجندة الحماية الاجتماعية، و(ب) تغيير اتجاه الهدر المالي الحالي، انصب الكثير من جهود البنك الدولي في لبنان خلال الأشهر القليلة الماضية على قطاع الكهرباء واحداث تحسينات في أنظمة الخدمات الاجتماعية وتقديماتها.

وينصب تركيز وزارة الشؤون الاجتماعية في المدى القصير على ثلاثة مناهج للعمل: (١) الغاء الازدواجية في تقديم الخدمات وتحسين برامج التنفيذ في وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية

## الحكومة اللبنانية تشرع باجراءات اصلاحية اجتماعية جريئة طال انتظارها

### الاصلاحات في اوضاع غير مستقرة

منذ النزاع الذي وقع في صيف ٢٠٠٦، تواصلت الحكومة سياسة النهوض الاقتصادي وبرنامج الاصلاح الذي بدأته قبل الحرب. لقد أدت الحرب الى ارباك اجتماعي واقتصادي كبيرين وكانت الفترة التي أعقبت الحرب بمثابة اختبار لمرونة الاقتصاد اللبناني والشعب اللبناني.

إن المأزق السياسي وعدم الاستقرار في البلاد أديا الى كبح نمو القطاعات الاقتصادية التقليدية، وخاصة السياحة، وفرضا ضغوطاً هائلة على الانفاق الحكومي. وقراراً بهذه التحديات الاجتماعية والاقتصادية، واعتماداً على المساعدة الدولية والاقليمية الآتية من الجهات المانحة، باتت الحكومة عازمة على السير قدماً في الاصلاحات الأساسية في قطاع التنمية البشرية. وهي ترمي الى احداث تغييرات أساسية في أنظمة الحماية والمساعدة الاجتماعية.

تقوم هذه الاصلاحات في السياسات على أساس أجندة طويلة الأمد ترمي الى احداث تغيير في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتحديث أنظمتها إضافة الى ادخال تعديلات هامة على السياسات والبرامج المعتمدة في وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة العامة. إن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الذي يشكل صلب نظام الحماية الاجتماعية في لبنان، يشكو من مشاكل بنيوية تهدد ديمومته المالية وقدرته على القيام بمهامه. إن وزارة الشؤون الاجتماعية تقدم مساعدة اجتماعية محدودة، غير ان بوسعها تحسين فعالية التغطية عن طريق تبني آليات جديدة لتخصيص مواردها بشكل أفضل للفقراء والمهمشين. كذلك، تقوم وزارة الصحة العامة بتوفير التغطية الصحية لغير المضمونين والفقراء، وهي تغطية غير مضمونة الوسائل وموجهة بالدرجة الأولى نحو الرعاية الصحية المكلفة في المستشفيات.

### لجم المارد

ان مهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هي توفير التأمين الصحي، اضافة الى توفير معاشات التقاعد والمساعدات العائلية للعاملين في القطاع الخاص ومعوليتهم. وللصندوق مجلس مؤلف من ٢٦ عضواً يمثلون الحكومة وأصحاب العمل في القطاع الخاص ونقابات العمال. وهو يعمل تحت مظلة وزير العمل وتأتي عائداته من اشتراكات القطاع الخاص والتحويلات الحكومية ومدادخيل الاستثمار.

بينما يستمر الغموض السياسي، تتابع الحكومة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي العمل على اجراء الاصلاحات الاجتماعية الضرورية بمساعدة من البنك الدولي. واستناداً إلى الخطط الحكومية الماضية، تشكل هذه الاصلاحات جزءاً من خطة اعادة الاعمار والنهوض التي أعلنتها الحكومة اللبنانية في مؤتمر الدول المانحة في باريس ٣. ويرمي البرنامج الى تعزيز الحماية الاجتماعية جنباً الى جنب مع اتخاذ تدابير سياسية أخرى ترمي الى حفز النمو الاقتصادي وزيادة فعالية الانفاق المالي وتخفيف درجة الفقر والتهميش.

إن لبنان بلد معرّض لهزات دورية بعضها من صنع الداخل وبعضها من صنع الخارج. في ضوء ذلك، يحتاج لبنان الى نظام حماية اجتماعية<sup>١</sup> أمنع وأقوى وأوسع، بما في ذلك التأمين الصحي ومعاشات التقاعد وبرنامج المساعدة النقدية للفقراء والمهمشين حسن التوجه. وبخلاف المنطقة، لا يوجد في لبنان نظام لمعاشات التقاعد للعاملين في القطاع الخاص. النظام المعمول به حالياً يوفر تعويض نهاية الخدمة للعاملين في القطاع الخاص (وإن كانت لدى العاملين في القطاع العام والقوى العسكرية والأمنية برامج مستقلة لمعاشات التقاعد). كما أن نظام التأمين الصحي نظام مجزأ ومكلف ولا يغطي رسمياً إلا نسبة ٥٠٪ من السكان. ثم أن شبكات الامان الرسمية صغيرة الحجم ومبعثرة ولا تتوجه الى الفقراء والمهمشين. ويعتمد البلد على شبكة غير رسمية من الخدمات الاجتماعية، هي رسمياً بمثابة شبكة أمان (منظمات غير حكومية، ومؤسسات رعاية اجتماعية، وتحويلات مالية وغير ذلك). ولكن هذه يحد ذاتها عرضة لهزات اقتصادية وسياسية. ان الاعتماد على شبكات أمان يسيطر عليها القطاع الخاص وتقوم بالدرجة الأولى على النظام الطائفي يمكن ان يكون عنصراً في تعميق الانقسام الطائفي. إن غياب وجود شبكة أمان حكومية مناسبة يعني ان لبنان لا يملك أداة تساعد في امتصاص الصدمات التي يحدثها التغيير الاقتصادي، و يمكن استخدامها للوصول الى الفقراء مباشرة.

<sup>١</sup> تعرّف الحماية الاجتماعية بانها مجموعة من التدابير العامة الرامية الى تحسين الرأسمال البشري أو حمايته، من سياسات وبرامج سوق العمل، الى برامج تأمين تشمل البطالة والشيخوخة والإعاقة التي تشرف عليها الدولة، الى خدمات التأهيل والمساعدة الاجتماعية بما في ذلك توفير دعم الدخل نقداً وعينياً.

شبكات أمان اجتماعي وتدخلات حسنة التصميم والتنفيذ تساهم في إحداث نمو أكثر شمولاً وتعزز الفعالية. ان الغرض من سياسات وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي هو استكمال مكاسب النمو وتحسين رخاء الأسر الفقيرة والمهمشة التي تشكو من الفقر المدقع أو العابر، بما في ذلك الافراد والعائلات التي تواجه ظروفاً حياتية صعبة، مثل الإعاقة، والمآسي العائلية، وفقدان الأهل، والانحراف، والاساءة الجسدية أو العقلية الخ... وتوفر شبكات الأمان حداً أدنى من دعم دخل الأسر الفقيرة، مما يمكنها من القيام بنشاطات ذات مردود أكبر ولكنها ذات خطر أعظم.

وتخصص وزارة الشؤون الاجتماعية نحو ٧٠٪ من ميزانيتها (٣،٠٪ فقط من الناتج المحلي الاجمالي) للمنظمات غير الحكومية على فرض انها تقدم خدمات للفقراء والمحتاجين. ولا توجد حالياً آلية موثوقة يمكن بواسطتها التحقق مما اذا كان يتم الوصول فعلياً للمستفيدين المفترضين. وقد درجت الحكومات في العديد من البلدان على انتهاج أساليب حديثة وعلمية لاختيار ومراقبة الوسطاء الذين يقدمون الخدمات الاجتماعية. وهذا الأمر أيضاً قيد الانجاز في لبنان. علاوة على ذلك، تزيد الحكومات من اعتماد تدابير المساعدة الاجتماعية التي تستهدف بشكل مباشر الفقراء والمهمشين. ومن هذه الأساليب التي يمكن تطبيقها في لبنان ما يعرف باسم آلية الاختبار باعتماد المؤشرات التقريبية (proxy-means testing). وهذه الآلية، تتيح للحكومة اختبار الأهلية للمساعدة الاجتماعية في بيئة يستحيل فيها الاختبار الدقيق للسبل (اختبار الدخل والاصول). هذه الطريقة التي جربت في عدة بلدان ذات خصائص شبيهة بلبنان، يمكن ان تكون فاعلة في تمكين الحكومة من تركيز مساعداتها في المجالات الأكثر احتياجاً. وحالياً، يعمل البنك الدولي مع وزارة الشؤون الاجتماعية على تنفيذ آلية الاختبار باعتماد المؤشرات التقريبية (proxy-means testing) في لبنان.

وتعمل وزارة الصحة كمؤمن نهائي لغير المشمولين بتقديمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وغيرهم من أبناء البلاد. وتقديماتها لا تشمل سوى الرعاية الصحية في المستشفيات، اضافة الى بعض النفقات الصيدلانية ومن المفترض أن لا تشمل التغطية سوى الفقراء وغير المضمونين (الذين يتقاضون معاشات تقاعد مثلاً). ولكن في الممارسة ليس الأمر خاضعاً لاختبار السبل. وتوفر وزارة الصحة الدعم بالدرجة الأولى عبر الرعاية الصحية المكلفة في المستشفيات وليس من خلال علاج المرضى خارج المستشفيات. وقد أنجزت مكنته نظام معالجة المطالبات، غير انه لا يستخدم بفعالية من أجل خفض عدد حالات الدخول غير المناسب الى المستشفيات. وتخضع التغطية الصحية لموافقة مسبقة من جانب هيئة الرقابة الطبية في الوزارة، ولكن لا تُتبع في الدخول الى المستشفيات بروتوكولات دخول واضحة المعالم. ولا يتضمن النظام سوى تدابير قليلة لمراقبة

وعلى مر السنين، لم يتمكن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من تحديث عمله الأساسي، ونظام ادارته المالية، وسياسات موارده البشرية. اما مهامه من الجباية وتسجيل المستفيدين والتعاقد والدفع فهي قديمة العهد تماماً ولم تصبها عدوى التكنولوجيا الحديثة. وما زال نظام الادارة المالية فيه قائماً على أساس الحسابات النقدية وهو بحاجة للانتقال الى نظام الاستحقاقات الأكثر فاعلية. وتفتقر تركيبة الموارد البشرية فيه الى المهارات الحديثة التي يحتاجها نظام ضمان اجتماعي حديث. اضافة الى هذه العقبات المؤسسية الاساسية، يشكو الصندوق من مشاكل أساسية في تصميم البرامج الثلاثة التي يعمل بموجبها وتعني بها: صندوق تعويضات نهاية الخدمة (معاشات التقاعد)، وصندوق المرض والأمومة (التأمين الصحي)، وصندوق التعويضات العائلية (المساعدة الاجتماعية).

ويشكو نظام صندوق تعويضات نهاية الخدمة الحالي، الذي يديره الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من عدة نواقص أساسية. فهو لا يقدم الدعم المناسب لمداخيل ذوي معاشات التقاعد، كما انه يشوه سوق العمل، وهو، بحكم تصميمه، غير قابل للاستمرارية مالياً. ويشكو صندوق المرض والأمومة حالياً من العجز المالي بسبب الضعف في عمله الاكتواري ويسبب انفاقه المفرط والمرتفع وغير الخاضع للرقابة على العناية الصحية بالمرضى داخل وخارج المستشفيات والدواء. كذلك، يعاني صندوق التعويضات العائلية من العجز، بسبب التفاوت بين الإيرادات وكلفة التقديمات.

وتسعى خطة الاصلاح الحالية للحكومة، والتي تحظى بدعم البنك الدولي، الى معالجة هذه المشاكل بتعاون وثيق مع مجلس ادارة وادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وترمي الخطة الاصلاحية الى تعزيز وتوسيع دور الصندوق كونه المؤسسة الرئيسية في قلب نظام الحماية الاجتماعية في لبنان. وترمي الخطة الاصلاحية الى تحسين الخدمات المقدمة لزبائن الصندوق وفي الوقت نفسه الحفاظ على ديمومته المالية. وتتألف الخطة الاصلاحية من أربعة جوانب رئيسية: (أ) وضع خطة لسياسات التأمين الصحي في لبنان تحدد مهام كافة الجهات المعنية (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ووزارة الصحة العامة، وغيرهما)؛ (ب) تعزيز آليات الإدارة والحاكمة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛ (ج) تحقيق الديمومة المالية في الصندوق؛ و(د) تنفيذ نظام جديد لمعاشات التقاعد بعد أن يقر البرلمان مشروع قانون معاشات التقاعد.

## تحسين استهداف المساعدة الاجتماعية والانفاق الصحي

إن النمو الاقتصادي أمر ضروري إلا أنه لا يكفي ليكفل لجميع أفراد المجتمع المشاركة فيه والاستفادة منه. وهذا يستدعي وجود سياسات

### السير الى الأمام

كما أشرنا في افتتاحية هذا العدد، يجب تنفيذ الإصلاحات البنوية الواسعة والمعمقة التي يحتاجها لبنان بالتزامن مع أجندة الحماية الاجتماعية الجريئة التي تضعها الحكومة. وتهدف هذه الأجندة إلى إصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الذي يشكل صلب نظام الحماية الاجتماعية في لبنان. كما تهدف إلى وضع آلية استهداف حديثة وعلمية. إذا ما جرى تنفيذها بشكل مناسب، تستجيب هذه الإصلاحات لحاجات جميع اللبنانيين، بصرف النظر عن الطائفة والمنطقة والميول السياسية. وتحتاج جميع الأطراف في لبنان إلى الارتفاع فوق حساسياتها السياسية والطائفية والانطواء تحت لواء هذه المبادرة لخدمة الوطن بأسره. إن ثمن «اللاعمل» وعدم الاتفاق باهظ جداً بالنسبة للبنان واجياله القادمة.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسيدة حنين السيد، كبيرة خبراء عمليات، على العنوان التالي:  
[hsayed@worldbank.org](mailto:hsayed@worldbank.org)

الانفاق الذي يتم في المستشفيات، كما انه معقد نظراً للتغيرات في التغطية التي ترافق صناديق التأمين الأخرى (كارتفاع عدد العاطلين عن العمل مما يحرم الاشخاص الذين يتمتعون بتغطية مسبقة من التأمين).

كذلك، يقوم البنك الدولي بمساعدة وزارة الصحة في ترشيد انفاقها من خلال عدد من التدابير الإصلاحية: (أ) اعتماد نظام فعال للمراقبة والادارة؛ و(ب) تصميم ووضع استراتيجية شراكة عامة- خاصة للاستفادة بدرجة أعلى من خدمات القطاع العام من قبل المستفيدين من تقديمات وزارة الصحة العامة؛ و(ج) وضع غطاء اداري للسقوف الشهرية للعقود التي تتعاقد عليها وزارة الصحة مع مستشفيات القطاع الخاص. إضافة الى هذه الإجراءات الهادفة إلى ترشيد الانفاق الاجمالي في المستشفيات، ثمة مبادرة تساعد الوزارة على تحقيق المزيد من التقدير المسبق والاستقرار المالي في خدمات الرعاية الصحية الأولية وغيرها من خدمات الصحة العامة التي تقدمها. ومن شأن هذه التدابير، اذا نظر اليها دفعة واحدة، ان تؤمن انسجاماً بين إنفاق وزارة الصحة وبرامج صحة عامة ورعاية صحية أولية اوسع وأكثر فعالية.

## قطاع الطاقة: الهدف الاساسي للحملة الاصلاحية

الفعالية الاجمالية للقطاع (بسبب عدم الفعالية في الجباية والخسائر الفنية)، تضاعفت احتياجات الدعم في السنوات القليلة الماضية حيث بلغت ٣،٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي في ٢٠٠٦، هذا عدا عن خدمة أعباء الدين. ويشكل هذا دولاراً واحداً في اليوم الواحد لكل شخص في لبنان.

### ما الذي تستطيع الاصلاحات فعله؟

يهدف برنامج اصلاح الطاقة إلى توفير الخدمات الموثوقة وخفض التكاليف وتأمين ادارة جيدة اجمالية للقطاع. وتشمل أنشطة البرنامج الاصلاحية ما يلي:

- اعادة هيكلة مؤسسة كهرباء لبنان ومأسستها تمهيداً لخصخصتها.
- خفض الخسائر من خلال الاستثمار في القياس عن بعد وتأهيل شبكات التوزيع.
- تحسين الفوترة والجباية من خلال توفير معلومات أكثر دقة عن الاستهلاك، إضافة الى التطبيق الأمثل لجباية الفواتير تحت اشراف ادارة القطاع الخاص.
- خفض كلفة توليد الكهرباء من خلال التحول عن غاز النفط العالي الكلفة الى الغاز الطبيعي.
- اشراف أفضل اجمالي على القطاع من خلال لجنة الاصلاح الوزارية المشكّلة أصلاً تحت رئاسة رئيس مجلس الوزراء وانشاء هيئة ناظمة للقطاع.

وسيحال القرض على مجلس ادارة البنك الدولي لأخذ موافقته عليه بتاريخ ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالسيدة آنا بيردي، كبيرة خبراء قطاع الطاقة، على العنوان التالي:

[abjerde@worldbank.org](mailto:abjerde@worldbank.org)

في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قدمت الحكومة اللبنانية برنامج اعمار ونهوض واصلاح شامل، لقي ترحيباً حاراً من جانب المجتمع الدولي للمانحين، واجتذب نحو ٧،٦ مليون دولار أميركي من تعهدات المساعدة المالية. وقد ساهم البنك الدولي بحوالي ٧٠٠ مليون دولار أميركي وذلك في مؤتمر باريس ٣، رافعا بذلك مساهمة سابقة كان قد قدمها بقيمة ٧٠ مليون دولار أميركي من خلال الصندوق الائتماني الخاص بلبنان. وكان المبلغ الاخير بمثابة هبة من فائض البنك اعطيت الى لبنان في أعقاب النزاعات مع اسرائيل التي نشبت في صيف ٢٠٠٦.

والعملية الأولى التي يدعمها البنك هي الآن في مراحل متقدمة من التنفيذ وتتألف من قرض سياسة تنموية في مجال تنفيذ الإصلاح. تساند هذه العملية مجموعة من الاصلاحات ضمن برنامج الحكومة لمؤتمر باريس ٣. وتركز هذه الاصلاحات على ثلاث نواح أساسية بدأ فيها الاصلاح فعلاً: (أ) اصلاح قطاع الطاقة؛ و(ب) تحديث بيئة الأعمال و(ج) اصلاح نظام الحماية الاجتماعية. وتشدد العملية بوجه خاص على مجموعة أولى من الإصلاحات في مجال الطاقة واتخاذ تدابير أساسية لتعزيز نظام ادارة المالية العامة في لبنان.

### لماذا اصلاح قطاع الطاقة؟

يلعب قطاع الطاقة دوراً أساسياً في توفير النمو والاستقرار المالي في لبنان. وقد وجد تقرير «تقييم المناخ الاستثماري» الذي أعده البنك عام ٢٠٠٦ أن الخدمات الضعيفة التي يقدمها القطاع تشكل عائقاً رئيسياً يقف في وجه الاعمال في لبنان. وحسب هذا التقييم، يتحمل المستهلكون في المتوسط ٢٢٠ إنقطاعاً في الخدمات في العام (١٣٣ إنقطاعاً في بيروت و ٣٠٠ إنقطاعاً خارج بيروت). وتقيد متوسط الشركات انها تخسر ٧٪ من قيمة مبيعاتها بسبب هذه الانقطاعات. اما اكثر الشركات تأثراً فهي شركات النسيج وشركات الألبسة التي افادت انها خسرت ١٠٪ من المبيعات، والفنادق التي تقدر خسائرها بمقدار ٩٪ بسبب انقطاع التيار الكهربائي. كذلك، يعاني المستهلكون الذين يعيشون في المساكن من خسائر كبيرة بسبب الخدمات غير الموثوقة التي تقدمها شركة كهرباء لبنان، مما يضطرهم إلى دفع مبالغ لقاء ترتيبات لخدمات بديلة، غالباً من خلال رسم شهري ثابت (بصرف النظر عن كمية الاستهلاك). وأخيراً وهو الأهم، يستنزف القطاع منذ مدة طويلة موارد الميزانية الحكومية من خلال الدعم المالي الهائلة المطلوبة لتشغيل القطاع. وبالتزامن بين ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتدهور الحاصل في

## التطورات الاقتصادية في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٧

الصادرات بنسبة ٢٠ بالمئة إلى وجود طلب قوي على السلع اللبنانية. وثمة صعوبة في معرفة حصيلة هذين الاتجاهين وأثرهما الكلي في النمو. وهذا ينطبق أيضاً على الاستيعاب الداخلي. فالشيكات الخاضعة لعمليات المقاصة<sup>٢</sup> قد تراجعت بنسبة ٠,٣ بالمئة بالقيمة الاسمية بين الفصل الأول من سنة ٢٠٠٦ والفصل الأول من سنة ٢٠٠٧، وبنسبة ٥ بالمئة بعد تخفيضها بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك. وثمة مؤشر آخر يعبر عن الاستيعاب الداخلي<sup>٣</sup> وهو نفقات الاستيراد، التي ارتفعت بنسبة ١٥ بالمئة. أخيراً، كان طلب القطاع العام عنصراً متنامياً آخر من عناصر الاستيعاب الداخلي، إذ ارتفعت النفقات العامة الأولية؛ بنسبة ٢٥,٧ بالمئة في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٧ مقارنة بالفترة ذاتها من السنة السابقة.

### تطورات المالية العامة

تشير بيانات المالية العامة إلى حصول ارتفاع مستمر في النفقات وفي العجز، بالرغم من تحقيق نتائج جيدة على صعيد الإيرادات. الكلي ارتفع حتى ٩٩٣ مليار ليرة لبنانية، مقابل ٦٠٨ مليارات ليرة في سنة ٢٠٠٦. والرصيد الأولي هبط حتى ١٢٠ مليار ليرة لبنانية، مقابل ٣٣٩ مليار ليرة في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٦. ويعود ذلك، بقدر كبير، إلى ارتفاع الإنفاق. فقد ازداد مجموع النفقات بنسبة ٢٢,٧ بالمئة نتيجة ارتفاع بنسبة ١٧,٧ بالمئة في تكلفة خدمة الدين وارتفاع آخر بنسبة ٢٥,٧ بالمئة في النفقات غير نفقات الدين. وثمة سببان لارتفاع تكلفة خدمة الدين: (أ) نمو كتلة الدين بنسبة ٨,٥ بالمئة بين آذار/مارس ٢٠٠٦ وآذار/مارس ٢٠٠٧؛ (ب) ارتفاع في متوسط معدلات الفائدة على أدوات الدين المحررة بالعملة الوطنية (راجع الفقرة أدناه). أما النفقات الأولية فقد ازدادت نتيجة ارتفاع كبير في تحويلات الخزينة إلى مؤسسة كهرباء لبنان، وذلك من ٦٦ مليار ليرة في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٦ حتى ٣٥٣ مليار ليرة في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٧. ومع أن ارتفاع التحويلات إلى هذه المؤسسة العامة هو ارتفاع كبير يمثل ٧٠ بالمئة من ارتفاع النفقات الأولية، فهو لا يعزى كلياً إلى تدهور وضعها المالي. فمنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥،

كانت للتحديات السياسية والأمنية آثار سلبية في النشاط الاقتصادي، وقد أدت إلى عرقلة انطلاقته في مطلع سنة ٢٠٠٧. كانت هذه الآثار واضحة تماماً في القطاع السياحي وقطاع الاستثمار الخاص، لكنها كانت، على وجه العموم، أقل وضوحاً في القطاع الحقيقي. وتحقق تقدم في إعادة إنشاء البنية التحتية بفضل التزام قوي على الصعيدين العربي والدولي. كذلك تحقق انتعاش في القطاعين الزراعي والصناعي، مع أنه لم يتم بعد إعادة بناء المصانع التي دمرت أثناء حرب الصيف في سنة ٢٠٠٦.

كان التطور البارز في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٧ انعقاد المؤتمر الدولي لدعم لبنان، أو مؤتمر باريس-٣، في ٢٥ كانون الثاني/يناير. قدم المجتمع الدولي تعهدات تبلغ قيمتها الكلية ٧,٦ مليارات دولار وتمتد على خمس سنوات. ومعظم هذه التعهدات هي على شكل قروض ميسرة، وهي تستهدف تمويل برنامج الحكومة الإصلاحية وسلسلة من المشاريع، على أن يكون دور القطاع الخاص جزءاً لا يتجزأ من جهود الإحياء الاقتصادي. ومع أن الأموال التي دفعت في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٧ كانت قليلة، فالأثر الأهم لمؤتمر باريس-٣ هو تدعيم القطاعين النقدي والمالي من أجل مواجهة أية أزمة ثقة، وذلك في بيئة ليست أوضاعها على أفضل ما يرام في كل من ميادين السياسة والاقتصاد والمالية العامة. والواقع أن نمو الودائع والعرض النقدي استمر على نمط متين، وأن التعامل في البورصة كان في اتجاه الارتفاع.

### تطورات القطاع الحقيقي

ظهرت في لبنان، خلال الفصل الأول من سنة ٢٠٠٧، بوادر انتعاش في النمو الاقتصادي بالقيمة الحقيقية. فالسيولة المرتفعة في المنطقة والدعم الدولي المتين قد ساعدا على تدعيم النشاط الاقتصادي خلال الفصل، بالرغم من التطورات السياسية غير المؤاتية. غير أن هذا بقي على مستوى أدنى من طاقة النمو الكاملة، وهي أصلاً ضعيفة لا يتجاوز معدلها ثلاثة بالمئة<sup>١</sup>. ومن جهة أخرى، بما أن مؤشرات الطلب تنطوي على علائم متناقضة، من الصعب الوصول إلى توقعات واضحة في ما يتعلق بالنمو. فمن جهة الطلب الخارجي، مثلاً، هناك هبوط بنسبة ٦,٨ بالمئة في عدد المسافرين القادمين عبر مطار بيروت خلال الفصل الأول من السنة مقارنة بالفترة ذاتها من سنة ٢٠٠٦، مما يشير إلى هبوط في الطلب الخارجي على الخدمات. وفي المقابل، يشير ارتفاع

<sup>٢</sup> الشيكات الخاضعة لعمليات المقاصة هي دليل على المعاملات التي تتم على الصعيد المحلي، وهي تتألف بنوع خاص من عمليات القطاع الخاص.  
<sup>٣</sup> الاستيعاب المحلي (أو الإنفاق الكلي) هو مجموع الاستهلاك والاستثمار المحلي الإجمالي. وفي الفترة الممتدة بين سنتي ١٩٩٧ و٢٠٠٤، كانت نسبة مستوردات السلع والخدمات إلى الاستيعاب المحلي ٣٢ بالمئة.  
<sup>٤</sup> النفقات العامة الأولية تبلغ عادة ١٥ بالمئة من الاستيعاب المحلي.

<sup>١</sup> المصدر: استقصاء إمكانيات النمو في لبنان، البنك الدولي، حزيران/يونيو ٢٠٠٦

في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ١,٤٤ سنة في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٧، في حين بقي متوسط معدل الفائدة المرجح مستقرا على مستوى ٨,٥٩ بالمئة، وهذا يوازي عمليا ارتفاع في معدلات الفائدة. أما بشأن الدين المحرر بالنقد الأجنبي فقد ارتفع متوسط الاستحقاقات من ٦,٤ سنوات في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ٦,٥٣ سنوات في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٧، كما أن معدلات الفائدة المرجحة ارتفعت خلال الفترة ذاتها من ٧,١٨ بالمئة حتى ٧,٢٢ بالمئة. وبسؤال الدين المحرر بالنقد الأجنبي، يعود ارتفاع كل من مدة الاستحقاق ومعدل الفائدة إلى أن سندات يوروبوند استحوطت في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٧ بقيمة مليار دولار أمريكي، وقد أعيد إصدارها بمدد استحقاق أطول ومعدلات فائدة أعلى.

## القطاع الخارجي

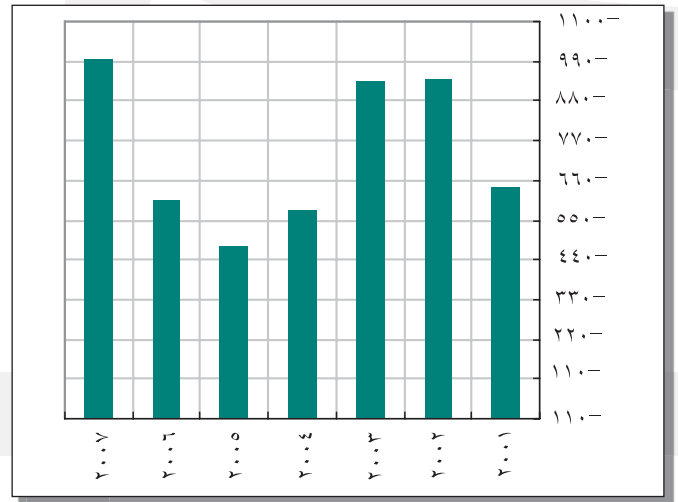
تضررت الحسابات الخارجية من الأثر السلبي للأحوال السياسية والأمنية غير المستقرة. فقد ازداد العجز في تجارة السلع بمقدار ٢٤٠ مليون دولار بين الفصل الأول من سنة ٢٠٠٦ والفصل الأول من سنة ٢٠٠٧. وهذا يعود إلى أن قيمة المستوردات ارتفعت بنسبة ١٥ بالمئة فبلغت ٢,٧ مليار دولار، وقد وازن ذلك جزئيا ارتفاع بنسبة ٢٠ بالمئة في قيمة الصادرات، التي بلغت ٦٢٢ مليون دولار. ومن جهة أخرى، تراجعت صادرات الخدمات، كما يتبين من هبوط بنسبة ٦,٨ بالمئة في عدد المسافرين القادمين عبر مطار بيروت خلال الفصل الأول من سنة ٢٠٠٧، مقارنة بالفترة ذاتها من سنة ٢٠٠٦. كذلك انخفضت الموجودات الخارجية الصافية بمقدار ١٠٠ مليون دولار خلال الفصل الأول من سنة ٢٠٠٧، مقابل ارتفاع بمقدار ٦٦٢ مليون دولار خلال الفترة ذاتها من سنة ٢٠٠٦. وهذا يشير إلى هبوط في الخدمات والمداخيل والتحويلات والرساميل الوافدة من ٢,٥ مليار دولار في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٦ إلى ملياري دولار في الفترة ذاتها من سنة ٢٠٠٧. أخيرا، نجد أن ودائع غير المقيمين في المصارف التجارية قد تراجعت بنسبة ٧,٦ بالمئة في نهاية الفصل الأول من سنة ٢٠٠٧، مقارنة بنهاية سنة ٢٠٠٦.

كانت مدة استحقاق مبلغ المليار دولار سنتين بمعدل فائدة قدره ٦,٥ بالمئة. أما عملية إعادة الإصدار فتتألف من قسمين: إصدار بمبلغ ٥٦٩ مليون دولار، مع استحقاق لمدة سنة ومعدل فائدة قدره ٦,٣٧٥ بالمئة، وإصدار آخر بمبلغ ٤٣١ مليون دولار، مع استحقاق لمدة ١٤ سنة ومعدل فائدة قدره ٨,٢٥ بالمئة. والجمع بين القسمين يؤدي، في ما يتعلق بإعادة إصدار المليار دولار، إلى استحقاق وسطي مدته سبع سنوات ومعدل فائدة وسطي قدره ٧,١٨ بالمئة.

تزود شركة النفط الجزائرية وشركة النفط الكويتية مؤسسة كهرباء لبنان بمادتي الفيول والمازوت، وقد بدأت الحكومة بدأت في صيف سنة ٢٠٠٦ بدفع ثمن جميع المشتريات (القديمة والجديدة). وثمة عنصر إيجابي هو أن إيرادات الموازنة التراكمية قد ارتفعت بنسبة ١٠ بالمئة بين نهاية آذار/مارس ٢٠٠٦ ونهاية آذار/مارس ٢٠٠٧، علما بأن ٦٦ بالمئة من الزيادة ناجمة عن ارتفاع بنسبة ١٧,٥ بالمئة في إيرادات الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة.

## الرسم البياني رقم ١.

العجز التراكمي في القطاع العام خلال الفصل الأول من السنوات ١٩٩٩-٢٠٠٦ (مليار ليرة لبنانية)



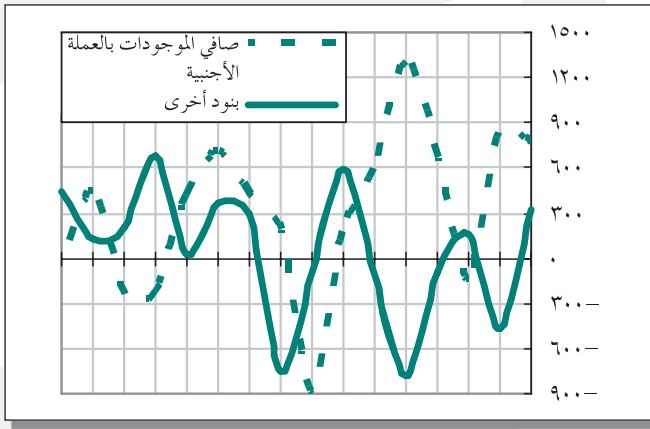
المصدر: وزارة المالية اللبنانية، وحسابات خبراء البنك الدولي

تسارع ارتفاع الدين العام في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٧، بموازاة التدهور في أرصدة المالية العامة. فقد بلغ الدين العام الإجمالي ٦٢١٥٧ مليار ليرة لبنانية في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٧، أي بزيادة قدرها ١,٩ بالمئة منذ نهاية سنة ٢٠٠٦، مقابل زيادة قدرها ١,٣ بالمئة بين نهاية سنة ٢٠٠٥ ونهاية آذار/مارس ٢٠٠٦. وارتفع الدين المحرر بالليرة اللبنانية بنسبة ٣,٧ بالمئة في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٧، في حين بقي الدين المحرر بالنقد الأجنبي دون تغيير. وبالتالي، هبطت حصة الدين المحرر بالنقد الأجنبي من ٥٠,٥ بالمئة في نهاية سنة ٢٠٠٦ إلى ٤٩,٦ بالمئة في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٧. ومن جهة أخرى، تغير أيضا، خلال الفصل الأول من سنة ٢٠٠٧، تركيب الدين العام من حيث الحيازة. فقد بلغت الزيادة في محفظة الدين لدى مصرف لبنان ٨١ بالمئة من مجموع ارتفاع الدين العام. ذلك أن المصرف المركزي وسع مشاركته في تمويل العجز مما زاد حصته من مجموع الدين من ١٩,٦ بالمئة في نهاية سنة ٢٠٠٦ إلى ٢٠,٧ بالمئة في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٧. وانخفض متوسط استحقاقات الدين الداخلي من ١,٦١ سنة

ارتفعت M3 بنسبة ١,٨ بالمئة مقارنة بنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وكان ارتفاع M3 قد بلغ لسنة خلت ١,٩ بالمئة خلال الفصل الأول. وكانت ودائع المقيمين بالنقد الأجنبي أقوى عناصر العرض النقدي بازدياد قدره ٢,١٥ بالمئة، في حين أن ودائع المقيمين بالليرة اللبنانية ازدادت بنسبة ١,٦ بالمئة. ومن جهة أخرى، انخفض النقد المتداول بنسبة ٦,٤ بالمئة. أما من جهة العناصر المقابلة فنجد أن تغيرات الاستحقاقات الصافية على القطاع العام قد مثلت وحدها ٧١ بالمئة من التغير في العرض النقدي، مما يشير إلى تعاظم تمويل العجز خلال الفصل المستعرض، خصوصاً من قبل المصرف المركزي.

### الرسم البياني رقم ٣

العناصر المقابلة للعرض النقدي (مليون دولار أميركي)



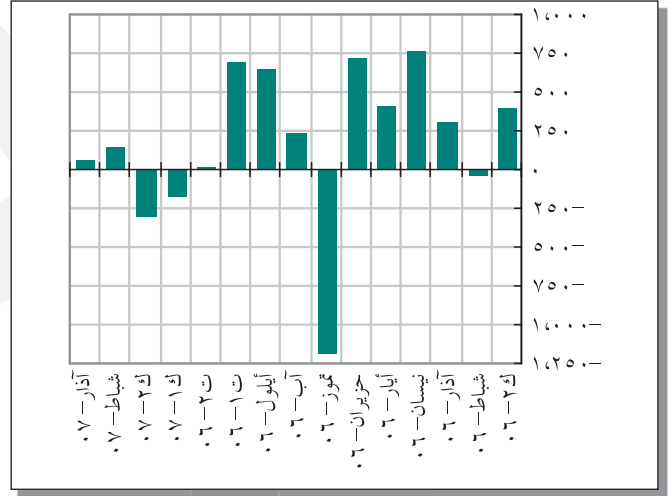
المصدر: مصرف لبنان وحسابات خبراء البنك الدولي

واصلت معدلات الفائدة ارتفاعها في الفصل الأول من السنة ولكن على نمط معتدل، وذلك بالرغم من ازدياد المخاطر السياسية والأمنية. فقد ارتفع متوسط معدلات الفائدة على الودائع المحررة بالليرة اللبنانية، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بمقدار نقطتي أساس فحسب. وهذا يعود إلى مواصلة السياسة التي يتبعها المصرف المركزي بهدف تحقيق الاستقرار، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي للدعم الدولي الكبير الذي وفره للبنان مؤتمر باريس-٣. أما متوسط معدلات الفائدة على الودائع المحررة بالدولار فقد ارتفع بمقدار ١٢ نقطة أساس بين نهاية سنة ٢٠٠٦ ونهاية آذار/مارس ٢٠٠٧.

ومن نتائج عدم الاستقرار السياسي ازدياد التقلبات في بورصة بيروت. فقد ارتفع الرقم القياسي للبورصة، الذي يصدره بنك لبنان والمهجر، بنسبة ٣ بالمئة خلال الفصل الأول من سنة ٢٠٠٧. ففي شهر كانون الثاني/يناير ارتفع بنسبة ٠,٦ بالمئة. وفي شهر شباط/فبراير بقي مستقراً، ثم ارتفع بنسبة ٢,٤ بالمئة في شهر آذار/مارس. لكننا نجد، بالمقابل، أن هذا الرقم القياسي ارتفع بشكل منتظم خلال الفترة ذاتها من سنة ٢٠٠٦، إذ ازداد بنسبة ١٩,٦ بالمئة بين نهاية سنة ٢٠٠٥ ونهاية آذار/مارس ٢٠٠٦.

### الرسم البياني رقم ٢

التغير في الموجودات الخارجية الصافية (مليون دولار أميركي)



المصدر: مصرف لبنان وحسابات خبراء البنك الدولي

استمر احتياطي المصرف المركزي على منحى تراجع منذ بداية سنة ٢٠٠٧، بموازاة الهبوط في الحسابات الخارجية. وكان الاحتياطي الإجمالي للعملة الأجنبية قد ارتفع من ١٠,٢ مليار دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ حتى ١٠,٥ مليار دولار في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، ثم هبط إلى ٩,٦ مليار دولار في آذار/مارس ٢٠٠٧. وفي نهاية الفصل الأول من سنة ٢٠٠٧، كان هذا الاحتياطي الإجمالي يغطي حاجات استيراد السلع لمدة ١٠,٧ شهراً، مقابل ١٣ شهراً خلال سنة ٢٠٠٦ بكاملها.

## الأسعار والنقد والعمل المصرفي

واصل الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ارتفاعه في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٧، بعد أن تسارع نمطه خلال حرب الصيف في سنة ٢٠٠٦ وبعبء مباشر. فقد ارتفع هذا المؤشر بنسبة وسطية قدرها ٥,٢ بالمئة في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٧، مقابل هبوط بنسبة ٠,٣ بالمئة في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٦. ويتفق هذا الاتجاه التصاعدي أيضاً مع ارتفاع الأسعار الملاحظ في عدة بلدان من بلدان المنطقة، التي شهدت زيادة في الثروة النفطية. غير أن التضخم في لبنان ازداد تسارعاً خلال حرب الصيف وبعدها. ومع أن الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ارتفع بنسبة ١,٤ بالمئة في النصف الأول من سنة ٢٠٠٦ مقارنة بالفترة ذاتها من سنة ٢٠٠٥، فقد ارتفع معدل التضخم بنسبة ٦,٤ بالمئة في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٦. واستمر هذا الاتجاه التصاعدي خلال الفصل الأول من سنة ٢٠٠٧.

حافظ العرض النقدي (M3) على خصائصه الديناميكية كما في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٦. وهذا يشير إلى تزايد عزل القطاع النقدي عن التطورات السياسية والاقتصادية. ففي نهاية آذار/مارس ٢٠٠٧،

## هبة بقيمة ٣٢٧ ألف دولار أميركي لتحسين القوانين البيئية

تُوج أحياناً بقيام وزارة البيئة بنشر تقرير حول وضع التشريع البيئي ونظام تطبيقه في لبنان.

### تطبيق التشريعات هو الأساس

بينما يعتبر عدد النصوص التشريعية البيئية مؤشراً جيداً على النضج البيئي للبلد وعلى الجهود التي يبذلها للحصول على تنمية مستدامة، فإن تطبيق مثل هذه التشريعات هو الذي يحدد فعلاً ما إذا كان لها تأثير على البيئة أم لا.

### الوعي البيئي في المنطقة بأسرها

شيثاً فشيئاً، تصبح منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر وعياً وادراكاً لتكاليف وفوائد التدهور البيئي، بفضل التقديرات التي نشرها البنك الدولي في العام ٢٠٠٠ بالتعاون مع برنامج المساعدة الفنية البيئي المتوسطي (Mediterranean Environmental Technical Assistance Program METAP). وقد قدرت في حينه كلفة التدهور البيئي في لبنان ما بين ٢،٨ و ٤ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي. وبلغ تقدير المتوسط مبلغ ٥٦٥ مليون دولار أميركي سنوياً أو ٣،٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

### منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تلحق بسائر دول العالم

فتح التركيز الدولي المتصاعد على التدهور البيئي شهية حكومات المنطقة. وكانت التقديرات التي صدرت حتى الآن بمثابة نذير يلفت انتباه صانعي السياسات إلى الحاجة لتسريع عملية وضع القوانين التنظيمية. والواقع انه لا يوجد نقص في القوانين في لبنان، غير ان تطبيقها ما زال محدوداً جداً.

### التدهور البيئي في اعقاب النزاع خطير

تشير دراسة اجراها البنك الدولي بعد النزاعات التي نشبت في صيف ٢٠٠٦، الى عدة أضرار لحقت بالبيئة. فلقد تسببت العداوات في إلحاق أضرار مباشرة بالموارد الطبيعية، حيث شملت المناطق الساحلية والموارد المائية والهواء والاحراج والمقالم والنفايات. ولعل

«ادارة الموارد والادارة البيئية» هي واحدة من ثلاث ركائز تعتمدها استراتيجية البنك الدولي لمساعدة لبنان. وعليه، فلا عجب ان يركز البنك اهتمامه وان يخصص الموارد اللازمة للحفاظ على موارد البلد المحدودة والهامة في الوقت نفسه والتخلص من التدهور الخطير في البيئة الذي أصاب البلد لعدة سنوات، وبنوع خاص أثناء سنوات النزاع.

### الإلتزام ببيئة أفضل

مباشرة، قبل العداوات التي نشبت في صيف ٢٠٠٦، أبدى البنك الدولي التزامه بهذا القطاع الحيوي. ففي ٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، وافق البنك على اعطاء هبة للحكومة اللبنانية بقيمة ٣٢٧ ألف دولار أميركي من أجل تحسين تطبيق التشريعات البيئية. وبعد انتهاء النزاعات دفع البنك باتجاه اعطاء الهبة، مما أعطى اشارة ثقة بقدرة لبنان على استعادة عافيته وقدرته على التغلب على الأزمة.

### ما هو صندوق التنمية المؤسساتية؟

تمول المنحة من خلال صندوق التنمية المؤسساتية (Institutional Development Fund)، وهو ذراع هامة تساعد في بناء قدرات المؤسسات في المجالات المالية واجراءات الشراء ومراقبة وتقييم الأنظمة والاصلاحات القضائية. وهذه هي الهبة الثانية التي يعطيها الصندوق للبنان بعد موافقة البنك الدولي. وقد هدفت الهبة الأولى الى تطوير نظام مراقبة مرض نقص المناعة - الايدز وتقييمه في وزارة الصحة العامة.

### لبنان يعمل لتحسين البيئة

رغم النكسة التي حلت بلبنان في الصيف الماضي وما نتج عنها من مشاكل سياسية، خطا لبنان خطوات كبيرة باتجاه اعتماد سياسة بيئية ووضع تشريعات في هذا الصدد. فقد أقدم البرلمان في السنوات الأخيرة على سن عدة تشريعات بيئية رئيسية، ومن ضمنها القانون الاطاري لحماية البيئة (٢٠٠٢) وقانون الصيد (٢٠٠٤). علاوة على ذلك، وضع لبنان مشروع قانون متكامل لادارة النفايات وما زالت عدة مراسيم أخرى تنتظر موافقة مجلس النواب. وهذا الجهد

### اختبار منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا

إن التنفيذ الناجح لهذا النشاط، وهو جديد على لبنان وفريد من نوعه في المنطقة، سيشجع حتماً استنساخه في بلدان أخرى. وبينما يختلف النظام القضائي اختلافاً بيناً من بلد الى آخر، فإن المنهجية المختارة لتنفيذ هذه المنحة (بحيث تنتج قاعدة بيانات الكترونية فاعلة من التشريعات البيئية، وتدخل فرعاً جديداً في معهد التدريب القضائي، وتنشئ قاعدة بيانات تضم لائحة باسماء خبراء البيئة) يمكن ان تكون مفيدة بالنسبة للبلدان الأخرى من حيث تنفيذ التشريعات البيئية.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسيدة ماريا صراف، خبيرة اقتصادية في مجال البيئة، على العنوان التالي:  
[msarraf@worldbank.org](mailto:msarraf@worldbank.org)

التدهور الفظيع حدث بسبب الطفح النفطي الذي أصاب نوعية الحياة البيئية وأضر بالاقتصاد عند السواحل.

### أهداف منحة البنك الدولي

من شأن منحة البنك الدولي ان تعزز قدرة وزارة العدل (المستفيد الرئيسي من المنحة) على تحسين مستوى تطبيق القوانين مما يحول دون حدوث أي تدهور جديد. وسيعمل البنك الدولي بالتعاون مع وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي على تنفيذ هذه المنحة.

### بناء القدرات أيضاً

يتضمن المشروع مراجعة التشريعات البيئية الحالية في لبنان ومقارنتها بالدراسات الدولية المتعلقة بهذا الموضوع، اضافة الى انشاء قاعدة بيانات تتضمن شهادة بيئية يدلي بها خبراء في البيئة وادخال مادة عن القانون البيئي في معهد التدريب القضائي وزيادة وعي وفهم السياسات والتشريعات البيئية لدى أهل القانون من خلال نشر المعلومات على نطاق واسع. وقد جرى التعاقد مع محام بيئي وقد باشر عمله في وزارة العدل.

## عمليات مجموعة البنك الدولي

تطوير وتعزيز قدرات مصلحة المياه والري في بعلبك - الهرمل، وكذلك مصلحة مياه منطقة البقاع بعد إنشائها، وت) إشراك القطاع الخاص في تشغيل وصيانة مرافق المياه والصرف الصحي من خلال مقاول للإدارة يعمل عبر عقد تأجير أو بموجب امتياز، بما يكفل سد حاجات الاستثمار المالي في القطاع على المدى الطويل. وقد وافق مجلس الإدارة على المشروع في حزيران/يونيو ٢٠٠٢.

مشروع تطوير النقل الحضري. (٦٥ مليون د.أ.). يرمي المشروع الى تزويد مدينة بيروت ومنطقة بيروت الكبرى بالإطار المؤسسي الأساسي التي تفتقران إليه حالياً، ودعم الاستثمارات الأساسية المطلوبة لزيادة فعالية البنى التحتية للنقل الحضري. وقد وافق مجلس إدارة البنك الدولي على المشروع في حزيران/يونيو ٢٠٠٢.

مشروع الارث الثقافي والتنمية الحضرية. (٣١,٥ مليون د.أ.). يقضي المشروع بتمويل عملية الحفاظ على المواقع الاثرية والسياحية والاستثمار في تعزيز أوضاعها وإدخال تحسينات على البنى التحتية المرتبطة بها في أماكن مختارة وتقديم المعونة الفنية لتعزيز قدرات المديرية العامة للآثار بوزارة السياحة وبعض البلديات في الحفاظ على التراث الثقافي وتطوير السياحة. وقد جرى التوقيع على تنفيذ المشروع في نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

## ■ مشاريع البنك الدولي للإنشاء والتعمير

تضم المحفظة الحالية لمشاريع البنك الدولي في لبنان ٦ مشاريع يبلغ مجموع التزامات البنك تجاهها ٢٨٤,٦٠ مليون د.أ. تم انفاق ١٥٠,١٤ مليون د.أ. من اصلها لغاية ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٧.

مشروع الإنماء التربوي. (٤٤,٦ مليون د.أ.). يهدف هذا المشروع إلى دعم جهود الحكومة في تعزيز قدرات وزارة التربية كي تعمل كمدير فعال لقطاع التعليم وتعيد المصادقية إلى التعليم الرسمي. وقد وافق مجلس الادارة في البنك الدولي على المشروع في آذار ٢٠٠٠.

المشروع الأول لبنى التحتية البلدية. (٨٠,٠ مليون د.أ.). يهدف هذا المشروع إلى تلبية الأشغال البلدية الملحة بينما يعد العدة لتحمل مسؤولية الخدمات البلدية بصورة تدريجية على المستوى المحلي. وقد وافق مجلس الادارة في البنك الدولي على المشروع في حزيران ٢٠٠٢.

مشروع تنمية المجتمعات المحلية. (٢٠,٠ مليون د.أ.). يرمي هذا المشروع الى رفع مستويات المعيشة في المجتمعات الفقيرة ورفع مستويات النشاط الاقتصادي في هذه المجتمعات عبر الاستثمار في النشاطات الاجتماعية المتعلقة بالناس العاديين والبنى التحتية وعبر خلق وظائف جديدة. وقد وافق مجلس الادارة في البنك الدولي على المشروع في حزيران/يونيو ٢٠٠١.

مشروع إمدادات المياه والصرف الصحي في بعلبك. (٤٣,٥ مليون د.أ.). تشمل الاهداف التنموية الرئيسية للمشروع: أ) تحسين حصول سكان المنطقة على إمدادات كافية من المياه وخدمات الصرف الصحي، وب) إجراء الاصلاحات المناسبة على هذا القطاع، وخاصة

لمزيد من المعلومات حول المشاريع، يُرجى مراجعة الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.worldbank.org/lb>

### الالتزامات والصرف اعتباراً من ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٧

اسم المشروع	سنة الموافقة	قيمة القرض	المبالغ المصروفة	تاريخ الانتهاء
الإمضاء التربوي	٢٠٠٠	٤٤,٥٨	٢٥,٨٤	كانون الأول ٢٠٠٧
البنى التحتية البلدية - ١	٢٠٠٠	٨٠,٠٠	٦٨,٠٧	حزيران ٢٠٠٨
تنمية المجتمعات المحلية	٢٠٠١	٢٠,٠٠	١١,٠٠	آذار ٢٠٠٧
إمدادات المياه والصرف الصحي في بعلبك	٢٠٠٢	٤٣,٥٣	١٥,٠١	أيلول ٢٠٠٨
تطوير النقل الحضري	٢٠٠٢	٦٥,٠٠	٢١,٥٠	حزيران ٢٠٠٩
الارث الثقافي والتنمية الحضرية	٢٠٠٣	٤,٤	٨,٧٢	كانون الأول ٢٠٠٩
المجموع		٢٨٤,٦١	١٥٠,١٤	

## ■ هبات البنك الدولي للإنشاء والتعمير قيد التنفيذ

قامت مؤسسة التمويل الدولية بتوسيع خطوط التمويل مع ثلاثة من البنوك، سواء من خلال زيادة المبالغ الاجمالية لهذه الخطوط أم من خلال إطالة مداها. إنّ نشاط التمويل التجاري يتكامل بعددٍ من الخطوط المفتوحة على المصارف من أجل توفير التسليفات للقطاع الخاص وإنشاء هيئة لضمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهذه الهيئة تلقى دعماً أيضاً من البنك الدولي للإعمار والإئتمان من خلال قيام البنك بمنحها أموالاً إئتمانية.

وإضافةً الى نشاطاتها المعهودة في مجال التسليف، إنصبَّ تركيز هيئة الشراكة في المشاريع الخاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (PEP-MENA) التابعة للمؤسسة، وهي هيئة للمساعدة الفنية تمولها الجهات المانحة ويبلغ رأسمالها ١٠٠ مليون دولار أميركي، على عددٍ من المجالات المتعلقة بالنهوض من النزاعات وتنفيذ الإصلاحات الإدارية.

محفظة تحسين التمويل الجزئي. عقدت مؤسسة التمويل الدولية طاولة مستديرة مع مؤسسات التمويل الجزئي اللبنانية لمساعدتها في إيجاد السبل للخروج من الآثار التي تركتها نزاعات تموز/ يوليو.

دراسة للحواجز الإدارية. إنتهت مجموعة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي، وهي مجموعة مشتركة بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، من وضع دراسة حول الحواجز الادارية في لبنان من أجل تحديد الإصلاحات المطلوبة لتحسين بيئة الأعمال في لبنان. وتجري حالياً مناقشة برنامج لتنفيذ التوصيات التي وضعتها الدراسة.

البيئة المواتية للأعمال التجارية. تتابع مؤسسة التمويل الدولية عملها في عقد اتفاقية للمساعدة الفنية مع وزارة الاقتصاد والتجارة، وذلك من أجل المساعدة في إصلاح عملية تسجيل الأعمال التجارية وتسهيلها. وسيستغرق هذا البرنامج سنة كاملة تقريباً وسيعالج مسألة من المسائل التي كان أداء لبنان ضعيفاً فيها في الدراسة المتعلقة بمزاولة الأعمال التجارية.

إدارة شؤون الشركات. أجرت مؤسسة التمويل الدولية، بالشراكة مع جمعية المصارف اللبنانية، مراجعة شاملة للممارسات الخاصة بإدارة شؤون الشركات في القطاع المصرفي في لبنان. وتشرف المؤسسة الآن على برنامج واسع لإدارة شؤون الشركات من شأنه التركيز على رفع مستوى الأعمال التجارية في كافة القطاعات.

مشاكل النوع الاجتماعي (الجندر). كجزء من برنامج إقليمي أوسع، فرغت مؤسسة التمويل الدولية مؤخراً من وضع دراسة حول العوائق التي تقف في وجه أداء النساء للأعمال الصغيرة في لبنان. وتطرقت الدراسة الى الممارسات المتبعة حالياً في لبنان بالمقارنة مع البلدان الأخرى في المنطقة وستُنشر عما قريب.

المشروع التكميلي للبنى التحتية البلدية. (٣٠ مليون دولار أميركي). هذه الهبة ترمي الى استعادة الخدمات الأساسية وإعادة بناء البنى التحتية البلدية في المناطق التي تضررت أكثر من غيرها في نزاعات صيف ٢٠٠٦ وتقديم المساعدة الفنية للبلديات وبناء قدرتها على التخفيف من أثر العدوان على الاموال البلدية.

آلية إعادة الإعمار الوطني. (١,٢٥ مليون دولار أميركي). تدعم هذه الهبة إنشاء نظام من جانب الحكومة اللبنانية لإدارة ومراقبة تمويل عملية إعادة الإعمار بطريقة فعالة وشفافة والدعوة الى الالتزام بالمقاييس الدولية والممارسات السليمة.

عملية تقييم سريعة للوضع الاجتماعي والمعيشي. (٩٩ ألف دولار أميركي). هدف هذه الهبة دعم عمليات التخطيط الاستراتيجي المتعلقة بإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات. وعليه، يُنتظر تحديد السياسات والتدخلات الاجتماعية التي تساعد المتضررين من النزاعات وتلك الشرائح المهمشة من المجتمع اللبناني. وترمي الهبة الى ملء فجوة إعلامية خطيرة حول المعيشة والأحوال الاجتماعية.

كما هنالك هبتان من صندوق التنمية المؤسساتية (Institutional Development Fund) قيد التنفيذ حالياً وتعودان الى ما قبل إعتداءات صيف ٢٠٠٦. تهدف الهبة الأولى الى دعم برنامج تعزيز القدرة المحلية على مراقبة وتقييم تطور مرض الإيدز وتبلغ قيمتها ٣٥٠,٠٠٠ دولار أميركي. أما الهبة الثانية فتتعلق ببرنامج دعم قدرات وزارتي العدل والبيئة على تطبيق التشريعات البيئية. تبلغ قيمة هذه الهبة ٣٢٧,٠٠٠ دولار أميركي وتنفذ من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

## ■ مشاريع مؤسسة التمويل الدولية في لبنان (IFC)

منذ النزاعات الأخيرة التي نشبت في الصيف الماضي، إنصبَّ نشاط مؤسسة التمويل الدولية على دعم نهوض القطاع الخاص ومتابعة المساعي الفنية بالتعاون مع الحكومة اللبنانية لتخفيف العبء الإداري الواقع على القطاع الخاص.

ومؤسسة التمويل الدولية بصدد تنفيذ سلسلة من المشاريع في القطاع المالي ترمي جميعها الى توفير الحصول على الأموال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تأثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالنزاعات. ولتوفير مزيدٍ من الدعم للقطاع الخاص،

في سوريا. كذلك، قام مستثمرون لبنانيون بتقديم طلبات أولية في مجالات التمويل والبنى التحتية والتصنيع لاستثماراتهم في شاطئ العاج، وغانا، وسيراليون، وغامبيا، وغينيا وسوريا. أما المستثمرون المؤهلون فيضمون مستثمرين من بلدان الهيئة في لبنان. إضافة إلى مستثمرين لبنانيين يقومون بتحويل الأموال إلى لبنان للاستثمار فيه، إضافة إلى مستثمرين لبنانيين يستثمرون في البلدان النامية بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط.

وقد تقدمت الهيئة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال) بطلب إلى وكالة الدولية لضمان الاستثمار لتقييم الحاجات. وقد أنجزت الوكالة التقرير في آذار/ مارس، ٢٠٠٦. وسيحدد تقييم الحاجات قدرة إيدال على تشجيع الاستثمارات بالنسبة لأفضل الممارسات الدولية المتبعة واقتراح الخطوات التي من شأنها تحسين قدرة إيدال على اجتذاب الرساميل المباشرة الأجنبية إلى لبنان.

ويضم موقع الوكالة الإلكتروني ([www.fdxchange.com](http://www.fdxchange.com)) و ([www.ipanet.net](http://www.ipanet.net)) نحو ١٣٠ وثيقة حول فرص الاستثمار والأجواء القانونية والتنظيمية في لبنان.

## ■ مشاريع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في لبنان MIGA

إنضم لبنان إلى عضوية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) في العام ١٩٩٤. وخلال السنوات العشر الماضية، تلقت الهيئة أكثر من ٢٠ طلباً أولياً من مستثمرين في أستراليا وكندا وفرنسا واللكسمبورغ والسعودية وإسبانيا للاستثمار في لبنان في قطاعات المال والبنى التحتية والاتصالات والسياحة. علاوة على ذلك، بات مجتمع المستثمرين في لبنان أكثر إهتماماً من ذي قبل بقدرة الهيئة على تقديم التغطية غير التجارية لاستثماره في البلدان النامية الأخرى. ففي السنة المالية ٢٠٠٢، أصدرت الوكالة المذكورة كفالة لاستثمارات شركة إنفستكوم بمقدار ٨,١ مليون دولار أميركي، وهي شركة يملكها لبنانيون، على مشروعها للاتصالات في بنين، يقضي بتركيب شبكة جديدة للهواتف الجوال GSM. ويُعتبر لبنان من أدنى البلدان كثافةً هاتفية في العالم. وفي السنة المالية ٢٠٠٣، أصدرت الوكالة كفالة بقيمة ٥٦ مليون دولار أميركي للشركة المذكورة على استثماراتها في سبايستل، وهي ثاني أكبر شبكة للهواتف الجوال

## اخبار ونشاطات حديثة وقادمة

### مؤسسة التمويل الدولية توقع اتفاقيات جديدة دعماً لقطاع الطاقة وتمويل الاعمال الصغيرة وتجارة التجزئة

الصغيرة والمتوسطة الحجم في التعافي من آثار النزاعات التي شهدتها لبنان مؤخراً.

إن مساهمة مؤسسة التمويل الدولية بحوالي ٢٥ مليون دولار أميركي ستساعد بنك بيروت في زيادة تمكين القطاع الخاص، وخاصة مؤسسات الأعمال الصغيرة، في الحصول على التمويل اللازم. كما من شأنها اعطاء خط تسليف بقيمة ١٥ مليون دولار أميركي لمساعدة

بنك الاعتماد اللبناني، وهو من البنوك الكبرى في البلاد، على الوصول الى عدد أكبر من الناس من خلال الخدمات المتنوعة. وستتمكن مؤسسة التمويل الدولية، من خلال هاتين الاتفاقيتين، من توفير التمويل لأجل لمؤسسات من القطاع الخاص تعافى من النزاع. كما ستساعد استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في زيادة تمويل مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهذه وسيلة هامة من وسائل النمو وخلق الوظائف الجديدة.

ويعتبر تعزيز وضع القطاع الخاص في لبنان أولوية أساسية في نظر مؤسسة التمويل الدولية. وستقوم المؤسسة بتمويل ما مجموعه ٢٠٠ مليون دولار أميركي الى لبنان من خلال المصارف لزيادة فرص حصول شركات القطاع الخاص والأفراد المتضررين من النزاعات على الأموال اللازمة. وفي زيارة قام بها مؤخراً الى لبنان، وقع لارس ثونيل، نائب الرئيس التنفيذي في مؤسسة التمويل الدولية ورئيس المسؤولين التنفيذيين، اتفاقيات تمويلية مع كل من بنك لبنان والمهجر وفرانسبنك. كما وقع اتفاقية خدمات استشارية لدعم كفالات، وهي شركة محلية تقدم الضمانات للمؤسسات التجارية الصغيرة الحجم لمساعدتها في الحصول على قروض من البنوك التجارية.

#### ■ التوسع في أعمال التجزئة أدميك ش.م.ل

وقعت مؤسسة التمويل الدولية اتفاقية استثمارية مع شركة أدميك، وهي أكبر مجموعة للبيع بالتجزئة في لبنان، بغية دعم خطة الشركة لفتح محل تجاري كبير وجديد وإعادة هيكلة عملياتها الجارية. وهذه الجهود من شأنها ان تساعد في استعادة ثقة الزبائن في الاقتصاد اللبناني في زمن من المصاعب، كما هو الوضع حالياً.

وقعت مؤسسة التمويل الدولية، وهي الذراع الذي يعنى بالقطاع الخاص في مجموعة البنك الدولي، بتاريخ ١٥ حزيران / يونيو ٢٠٠٧، أربع اتفاقيات تطل (أ) قطاع الطاقة؛ (ب) تمويل الأعمال الصغيرة؛ و(ج) أعمال التجزئة في لبنان. وتعتبر الاتفاقيات جزءاً من تعهدات مجموعة البنك الدولي في مؤتمر الدول المانحة في باريس ٣ لدعم لبنان. وقد أقيم حفل التوقيع في السراي الكبير تحت رعاية رئيس الوزراء فؤاد السنيورة ووزير المالية جهاد أزغور ووزير الاقتصاد سامي حداد بحضور ميشال اسيكس مدير مؤسسة التمويل الدولية للشرق الأوسط وشمال افريقيا.

#### ■ شراكة القطاعين العام والخاص في قطاع الطاقة

عقدت مؤسسة التمويل الدولية مع الحكومة اللبنانية أول اتفاقية شراكة استشارية بين القطاعين العام والخاص، وذلك للمساعدة في بناء معمل جديد مستقل لتوليد الكهرباء وانشاء امتياز لمرفق كهربائي بقوة ٤٥٠ ميغاواط في دير عمار. بمشاركة من القطاع الخاص.

وكما سبق شرحه في المقال حول قطاع الطاقة من هذا العدد، عانى قطاع الطاقة طويلاً من الانقطاع الواسع في التيار الكهربائي والذي تزايد بسبب النزاع الذي نشب في صيف ٢٠٠٦. بدأت البلاد، بدعم من مجموعة البنك الدولي، باصلاح قطاع الكهرباء بغية التخفيف من الهدر الحاصل في الكهرباء، عن طريق زيادة الكفاءة التشغيلية وتحسين نوعية وموثوقية البنى التحتية للكهرباء وامداداتها. وستتمكن مؤسسة التمويل الدولية من خلال هذا المشروع من مساعدة الحكومة اللبنانية على وضع الاطار لمشاركة القطاع الخاص في توليد الكهرباء وتأمين الشفافية في عملية المناقصات. كما من شأن هذا المشروع ان يوفر النموذج لمشاركة القطاعين العام والخاص في قطاعات أخرى.

#### ■ تمويل الأعمال الصغيرة من خلال بنك بيروت وبنك الاعتماد اللبناني

وقعت مؤسسة التمويل الدولية اتفاقيتين مع بنك بيروت وبنك الاعتماد اللبناني كجزء من استراتيجيتها العامة لتوفير التمويل للوسطاء المصرفيين ومساعدة القطاع الخاص ومؤسسات الأعمال

بوجه عام الذي تعرض لمضاعفات الاستقطاب السياسي. وترسل شركة أدميك رسالة ايجابية قوية إذ تعود بعملياتها الى حالة من الاستقرار. وتستعد أدميك لفتح محل تجاري كبير، مما يساعد على عودة الزبائن، الأمر الذي يفيد الموردين وتجار التجزئة الاخرين. ويجسد استثمار مؤسسة التمويل الدولية تجديد الثقة بالبلاد، كما يعزز قدرة الشركة على خدمة زبائنها.

ويمثل المبلغ المعطى، وقيمته ٢٠ مليون دولار أميركي، أول استثمار لمؤسسة التمويل الدولية في قطاع التجزئة في لبنان. وهو يشمل على قرض بقيمة ١٣،٥ مليون دولار أميركي و٦،٥ مليون دولار أميركي للاستثمار في الأسهم.

ويعتبر نجاح أدميك، وهي شركة تجزئة تتبع الأساليب الحديثة في البيع بالتجزئة، أمراً هاماً بالنسبة لصناعة التجزئة في البلاد وللاقتصاد

## البنك الدولي في سوريا

التي تحكم العمليات. وقد عُرضت أمثلة حول نشاطات البنك في عدد من القطاعات الأساسية في بلدان مختلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا سيّما قطاع التربية، والمياه، والبنى التحتية، والتنمية المالية، وكيفية تكيف البنك مع حاجات زبائنه واستجابته لبرامجهم التنموية كشريك مستقل وموضوعي ومزود للموارد المالية والاستشارية.

ولقد زوّد البنك الدولي الحكومة السورية، منذ العام ٢٠٠٢، بالمساعدة التقنية المحدودة ولكن بصورة متزايدة. وقد دفع نجاح برنامج المساعدة التقنية، بالإضافة إلى الاتصالات المتزايدة في عدد من المجالات الاقتصادية الهامة، وقدرة البنك المشهودة على المساهمة في برنامج الإصلاح الاقتصادي السوري، على عقد اتفاق لتطوير علاقة استراتيجية تتجسد في وثيقة استراتيجية مؤقتة. من شأن هذه الاستراتيجية أن تبني شراكة تنموية يقدم البنك من خلالها مساعدة انتقائية بطلب من السلطات السورية في مجالات تقليص الفقر، والتنمية البشرية، والنمو، وتحسين الإدارة البيئية، تأييداً للخطة التنموية الخمسية العاشرة السورية. أما الأدوات المتوفرة لدى البنك فتتضمن الاستثمارات وإعطاء الضمانات للمشاريع الرئيسية، والخدمات التحليلية والمعرفية، وخدمات بناء القدرات، والمساعدة التقنية القطاعية. وإن استعراض هذه الأدوات وطرق استخدامها يمكن المسؤولين السوريين من التقدم بطلب المساعدة بناء على معرفة وإدراك مسبقين.

نظّم البنك الدولي بتاريخ ١٧ و١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ ورشة عمل لمدة يومين في مدينة دمشق لتعريف المسؤولين وصانعي السياسات السوريين بمهمة مجموعة البنك الدولي وهيكلتها وعملياتها.

وقد نُظمت هذه الورشة، التي أقيمت بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة، بطلب من الحكومة السورية، وأولت اهتماماً خاصاً للشراكة التي يمكن أن يمثلها البنك الدولي مع سوريا في سعيها إلى التنمية الاقتصادية.

بدأت الورشة بجلسة وزارية استمرت ساعتين، برئاسة نائب رئيس الحكومة عبدالله درداري. ثم تلتها جلسة لمدة يوم كامل ترأسها وزير الاقتصاد والتجارة عامر لطفي ومدير دائرة الشرق الأوسط في البنك الدولي جوزف سابا، بمشاركة حوالي سبعين شخصاً من مسؤولين رفيعي الشأن في القطاع العام، ومعاوني وزراء، ورؤساء إدارات، بالإضافة إلى ممثلين عن شركات في القطاع الخاص، ومراكز بحث خاصة، ووسائل الإعلام، والاتحاد الأوروبي، ووكالة التعاون الدولي الياباني.

وتضمن جدول الأعمال لمحة عامة عن مهمة البنك الدولي، وعن الوكالات الخمس التابعة لمجموعة البنك الدولي، وهيكلتها التنظيمية، ومواردها المالية، وتكلفة الإقراض لديها. كذلك تناولت الورشة عمليات البنك وخدماته، بما فيها دورة المشاريع والسياسات

## أحدث منشورات البنك الدولي

والمؤسسيّ لمساءلة الحكومة، ومحاربة الفساد، والمساءلة الخارجية، ودور مؤسسات التدقيق العليا في كشف الاحتيال والفساد.

كتيب البيانات للعام ٢٠٠٧.

(ISBN: 0-8213-6965-2, ISBN-13: 978-0-8213-6965-4, SKU: 16965). يقدم هذا الكتاب بيانات حول ٥٤ مؤشراً تنموياً في صفحة واحدة لكل من البلدان الأعضاء في البنك الدولي والاقتصادات الأخرى التي يفوق عدد السكان فيها ٣٠,٠٠٠ نسمة. وتلحق بهذه الصفحات التي تتعدى المئتين، والمخصصة للبلدان، بيانات إجمالية عن تصنيف الدول بحسب الإقليم والدخل. ومن المواضيع التي تتناولها المعلومات:

- السكان
- البيئة
- الاقتصاد
- التكنولوجيا والبنى التحتية
- التجارة
- المال

الكتيب الأخضر للبيانات للعام ٢٠٠٧. (ISBN: 0-8213-6967-9, SKU: 16967). يقدم هذا الكتيب للعام ٢٠٠٧ بيانات حول ٥٠ مؤشراً بيئياً أساسياً في صفحة واحدة لكل من البلدان الأعضاء في البنك الدولي والاقتصادات الأخرى التي يفوق عدد السكان فيها ٣٠,٠٠٠ نسمة. وتلحق بهذه الصفحات التي تتعدى المئتين، والتي تخصّ البلدان، بيانات إجمالية عن تصنيف الدول بحسب الإقليم وبحسب الدخل. ومن المواضيع التي تتناولها المعلومات:

- الزراعة
- الغابات والتنوع البيئي
- الطاقة
- الانبعاثات الغازية والتلوث
- المياه والصرف الصحي
- البيئة والصحة
- مجاميع المحاسبة القومية

كتيب البيانات حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعام ٢٠٠٧. (ISBN: 978-0-8213-6973-9, SKU: 16973). هذه الإضافة الجديدة إلى مجموعة كتيب البيانات، تقدم جداول موجزة لأكثر من ١٤٠ اقتصاداً، تبيّن أحدث البيانات القومية حول المؤشرات

تمويل التنمية الدولية في العام ٢٠٠٧ (المجلد الأول: تحليل ونظرة مستقبلية): عولمة تمويل الشركات في البلدان النامية.

هذه دراسة (ISBN: 978-0-8213-6977-7, SKU: 16977). سنوية للبنك الدولي حول الاتجاهات الحديثة في تدفق الأموال إلى البلدان النامية. أما الموضوعان الخاصان لهذه السنة فهما وصول البلدان ذات الدخل المنخفض إلى أسواق الدين الاقتصادي، والعولمة المالية لقطاع الشركات في البلدان النامية، وهما يسلطان الضوء على ميدانين لكل منهما أهمية متزايدة بالنسبة إلى النمو والاستقرار المالي المستقبليين في اقتصادات الأسواق الناشئة.

ونظرًا للتحليل والمعلومات التي تمتد من القروض المصرفية القصيرة الأجل إلى إصدار السندات البعيدة الأجل بالعملة المحلية والأجنبية على حد سواء، ينفرد كتاب تمويل التنمية الدولية في العام ٢٠٠٧ في شموليته من حيث تغطية الاتجاهات والمسائل الأكثر أهمية بالنسبة إلى تمويل العالم النامي، بما في ذلك تغطية الأموال التي حصلت لها الشركات المحلية في البلدان النامية. وهذا التقرير هو مصدر لا بدّ منه للحكومات، والاقتصاديين، والمستثمرين، والمستشارين الماليين، والأكاديميين، والمصرفيين، والمجتمع التنموي بكامله.

مانغا في العالم: مقاطع.

(ISBN: 978-0-8213-6917-3, SKU: 16917). هو مجموعة كتب مانغا في العالم ١ الستة كلتها في مجلد واحد شامل. وهو يتابع مغامرات «راي» Rei الذي يقع في الحب، ويتعرّض لاعتداء سمكة قرش، ويركب فيلاً، ويراقب رجلاً يحفر حفرة ويخرج منها هيكلًا عظيمًا، ويفك لغز بحيرة تختفي فيها الأسماك، ويخطف على يد مرتزقة وحوش، ويفضح مسؤولين رسميين فاسدين، حتى أنه يتحوّل إلى فتاة. وفي سياق هذه الرواية المصوّرة، يختبر «راي» والحيوان الذي يمثل دور مرشده الروحي منتهى الفقر، والمرض، والاحتباس الحراري، والحرب، والتمييز، والفساد. ولكنّه يتسلح بالشجاعة والعاطفة الإنسانية والروح البشرية التي لا تقهر، ويقبل تحديات الحياة مع أصدقائه، حيث تتفاقم الصعاب بوجههم، ومع ذلك يرحلون تاركين هذا العالم بحال أفضل مما كان عليه بمجرد مرورهم به.

مساءلة الأداء ومحاربة الفساد.

(ISBN: 978-0-8213-6941-8, SKU: 16941). يقدم هذا المجلد إطاراً تحليلياً ومقاربات عملية لضرورة إجراء المساءلة على أساس النتائج. وهو يساهم مساهمة جلى في أدبيات الإدارة العامة والتقييم. أما المجالات العامة التي يتناولها هذا الكتاب فتتضمن: المساءلة على أساس الأداء، والحكومة الإلكترونية، والإطار الشرعي

عملية علاجية مفيدة. لذلك يُعتبر مرجعًا لا يُقدَّر بثمن لصانعي السياسات، والممارسين، والباحثين المعنيين بأعمال التنمية.

الاستفادة من الندرة إلى أقصى حدّ (الطبعة العربية): المساءلة من أجل إدارة فضلي للمياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

(ISBN: 0-8213-7096-0, ISBN-13: 978-0-8213-7096-4, SKU: 17096). تعتبر المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مصدرًا للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الكبرى الناتجة عن الندرة، والتقلّب، والخدمات غير الموثوق بها، وتدهور الوضع البيئي. وقد تسوء الحالة في المستقبل، ما لم تتغيّر الممارسات الحالية: ففي العام ٢٠٥٠ تكون كمية المياه المتوفرة للفرد قد تراجعت إلى النصف، كما أنّ نوعية المياه سوف تتردّى، وعددًا أكبر من الموارد المائية سوف يُستنزف. ويُتوقع أن تزداد المشاكل حدّةً نتيجة التغيّر المناخيّ الذي يؤدي إلى ارتفاع الحرارة، ما يؤدي إلى المزيد من الجفاف والفيضانات.

وفيما كان المتخصصون في مجال المياه يناهون بالإصلاحات الشاملة للمياه منذ سنوات، ومع أنّ عدّة بلدان قد حسّنت سياساتها ومؤسساتها المائية، إلا أنّ بعض العناصر الإصلاحية الأكثر حساسية لم تَمسّ بعد. ويعرض هذا التقرير لمجموعة عوامل تنشأ اليوم، وتشكل فرصة محتملة للخروج من هذا المأزق. أما ترجمة هذا الاحتمال إلى الواقع فيتوقف على ثلاث نقاط:

- اعتماد إصلاحات تستجيب لدينامية الاقتصاد السياسي؛
- الاعتراف بأنّ سياسات المياه لا يمكن أن تنجح بمفردها، لأنّ النتائج المتعلقة بالمياه غالبًا ما تحدّها قطاعات أخرى، مثل التجارة، والزراعة، والمال، والطاقة؛
- اختيار السياسات والممارسات التي تجعل المؤسسات الحكومية ومؤمني الخدمات أمام مساءلة أكبر من جانب الشعب.

وسوف يستحوذ هذا الكتاب على اهتمام القراء العاملين في مجالات الأعمال الزراعية والأسواق، والزراعة، والتنمية المدنية والريفية، وإمدادات المياه، والموارد المائية، بالإضافة إلى المسؤولين عن وضع السياسات في مجالات البيئة، والاقتصاد، والحماية الاجتماعية.

إعداد الموازنات ومؤسساتها.

(ISBN: 0-8213-6939-3, ISBN-13: 978-0-8213-6939-5, SKU: 16939). يؤدي هذا المجلد دورًا حاسمًا في تخصيص الموارد، ومساءلة الحكومات، والنتائج المالية والاجتماعية المحسنة. فهو يستخلص الدروس من الممارسات في إنشاء مؤسسات مالية فضلى، وإعداد موازنات صديقة للمواطن، واعتماد الوضوح والشفافية في إعداد الموازنات وتطبيقها. كذلك يسلط الضوء على مفاهيم جديدة لموازنة الأداء، والمحاسبة على أساس الاستحقاق، وتحديد التكاليف على أساس النشاط، واستخدام تكنولوجيا

الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما فيها الحصول على هذه التكنولوجيا، ونوعيتها، والقدرة على اقتنائها، وفعاليتها، واستدامتها، وتطبيقاتها.

كتيب الدين الخارجي للعام ٢٠٠٧.

(ISBN: 978-0-8213-6969-2, SKU: 16969). هذا الكتيب هو مرجع سريع للقراء المهتمين بالدين الخارجي، والمجاميع الاقتصادية الأساسية، ونسب الاستدانة الأساسية، وتركيب الدين البعيد الأجل من العملات في البلدان التي تبتلع عن ديونها بواسطة «نظام الإبلاغ من المدينين». إنه طبعة مصغرة لكتاب تمويل التنمية الدولية في العام ٢٠٠٧، المجلد الثاني: موجز وجدول للبلدان، يحتوي على جداول إحصائية لمئة وخمسة وثلاثين بلدًا بالإضافة إلى جداول موجزة لتصنيف الدول بحسب الإقليم والدخل.

كتيب البيانات حول تنمية القطاع الخاص في العام ٢٠٠٧.

(ISBN: 0-8213-7076-6, ISBN-13: 978-0-8213-7076-6, SKU: 17076). هو واحد من مجموعة كتب للجيب يشكل مرجعًا سريعًا للمعلومات التنموية حول مواضيع مختلفة. فهو يقدم بيانات عن ٢٠ مؤشر تنموي في مجال بيئة العمل والقطاع الخاص، من خلال تخصيص صفحة واحدة لكل من البلدان الأعضاء في البنك الدولي، والاقتصادات الأخرى التي يفوق عدد السكان فيها ٣٠,٠٠٠ نسمة. وتلحق بهذه الصفحات التي تتعدّى المئتين، والتي تخصّ البلدان، بيانات إجمالية عن تصنيف الدول بحسب الإقليم والدخل.

هو مرجع سريع لمستخدمي مؤشرات التنمية العالمية، ومؤشر التنمية العالمية على الإنترنت، وأطلس التنمية العالمية. كذلك يتضمن بيانات من مشروع ممارسة الأعمال ومن دراسات المشاريع في البنك الدولي.

أوجه الفساد المتعددة: تقصي نقاط الضعف على مستوى القطاع.

(ISBN: 0-8213-6725-0, ISBN-13: 978-0-8213-6725-4, SKU: 16725). الفساد... كيف يستطيع صانعو السياسات والممارسون أن يدركوا بصورة فضلى الأشكال المتعددة التي يتخذها هذا الوباء الاجتماعي؟ يُظهر الفساد أوجهه المتعددة في مختلف الميادين من إعطاء الأدوية الأساسية، وتخفيض نسبة تعيب الأساتذة، واحتواء قطع الأشجار غير الشرعي، وبناء الطرقات، وتأمين المياه والكهرباء، وتنظيم إعداد الموازنة العامة والمشتريات العامة، وإدارة الدخل العام. يسعى هذا الكتاب إلى إزالة الغموض الذي غالبًا ما يحيط بهذا الداء الاجتماعي الخبيث والموهن. كذلك يستكشف استخدام الخرائط الأولية للطرقات لتحديد النقاط القابلة للفساد، ويُظهر «إشارات إنذار» مقابلة لها، ويقترح تدابير

كما تتوفر المنشورات التالية:

< النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:  
المرأة في المجال العام

(ISBN: 0- 8213- 5676- 3 SKU: 15676)

< إطلاق فرص العمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: نحو عقد  
اجتماعي جديد

(ISBN: 0- 8213- 5678- X SKU: 15678)

< الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:  
تحسين التضمينية والمساءلة

(ISBN: 0-8213- 5635- 6 SKU: 15635)

< التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:  
مشاركة العالم

(ISBN: 0-8213-5574- 0 SKU: 15574)

### طلب منشورات البنك الدولي

هاتف: ٧٢٤٧-٦٤٥-٨٠٠ (٠٠١)

أو ١٥٨٠-٦٦١-٧٠٣ (٠٠١)

فاكس: ١٥٠١-٦٦١-٧٠٣ (٠٠١)

إتصال إلكتروني:

<http://publications.worldbank.org/ecommerce>

بريد إلكتروني: [books@worldbank.org](mailto:books@worldbank.org)

كذلك، تتوفر البحوث وأوراق العمل بشكل إلكتروني مجاناً على:

<http://econ.worldbank.org/>

### بيانات واحصاءات

يقدم البنك الدولي عدة قواعد بيانات إلكترونية، بعضها مجاني، وبعضها على أساس إشتراك سنوي. وجميع البيانات الواردة في المواقع المشار إليها أدناه مستفاد، مباشرة أو بصورة غير مباشرة من أنظمة إحصائية رسمية رتبته أو مولتها حكومات وطنية.

للإطلاع على قواعد البيانات، يمكن الرجوع الى العنوان التالي:

<http://www.worldbank.org/data/>

المعلومات والاتصالات في إعداد الموازنة. وتلحق بهذه الأدوات التحليلية مراجعة لإعداد الموازنات في البلدان الخارجة من النزاعات ودراسة لحالتين حول إصلاح أنظمة إعداد الموازنات في البلدان.

### الإدارة المالية العامة المحلية.

(ISBN: 0-8213-6937-7, ISBN-13: 978-0-8213-6937-1, SKU: 16937) بات معترفاً به أنّ الإدارة المالية المحلية الشفافة والواعية هامة جداً بالنسبة إلى نزاهة القطاع الخاص المحلي، وإلى كسب ثقة المقيمين المحليين والمحافظة عليها. غير أنّ هذه النزاهة وهذه الثقة غائبتان أحياناً عند بعض الحكومات المحلية في البلدان النامية، لا سيّما في منطقة أفريقيا. يسعى هذا الكتاب إلى تقديم الإرشاد العملي للحكومات المحلية المهتمة بإنشاء أنظمة إدارة مالية سليمة.

### إعداد الموازنات المحلية.

(ISBN: 0-8213-6945-8, ISBN-13: 978-0-8213-6945-6, SKU: 16945) يقدم هذا الكتاب معالجة شاملة لكافة أوجه إعداد الموازنات المحلية الضرورية لإنشاء إدارة مالية سليمة، مثل تحديد الأولويات، والتخطيط، والمراقبة المالية للمدخلات، وإدارة العمليات، والمساءلة أمام المواطنين. ومن المواضيع المتناولة، الإدارة المالية، والتنبؤ، والانضباط المالي، والشفافية المالية، والنزاهة في إدارة المداديل، وأشكال الموازنة، وبعض العمليات مثل إعداد موازنة الأداء وموازنة رؤوس الأموال.

المؤتمر السنوي للبنك الدولي حول الاقتصاد التنموي في العام ٢٠٠٧، على المستوى الإقليمي: أبعد من التحوّل.

(ISBN: 0-8213-6843-5, ISBN-13: 978-0-8213-6843-5, SKU: 16843) هذا المؤتمر السنوي هو لقاء عالمي لأبرز الاساتذة والممارسين في العالم. ويحضر اللقاء مشاركون من بلدان نامية، وخبراء، ومنظمات غير حكومية، ومؤسسات عالمية. ويتناول هذا الكتاب مسائل مثل:

- اللامساواة والنمو في حالة من التحوّل.
- تحرير المبادلات التجارية، واللامساواة، والفقر في أميركا اللاتينية وجزر الكاريبي.
- هل يمكن للسياسة الاقتصادية أن تتغلب على العائق الجغرافي في أوروبا الشرقية وفي دول الكومنولث المستقلة؟
- أنماط التقارب والتباعد المكانيين في الهند والصين.